ألكسندر إيسايفيتش سولجينيتسين

موقف الإعلام الروسي من المسألة اليهودية عام 1881م

من كتاب

مئتا عام معًا

عن العقلية اليهودية

نقله إلى العربية

الدكتور حسان مخائيل اسحق

دار الفرقد

موقف الإعلام الروسيّ من المسألة اليهوديّة

كان من الطبيعي أن تثير موجة العنف التي اجتاحت الجنوب، أصداء واسعة في إعلام العاصمة. ففي "الكشوفات الموسكوفية"، "الرجعية" قال م. ن. كاتكوف الذي كان يدافع دوماً عن اليهود: إنَّ أعمال العنف ليست سوى نتيجة "لدسائس شريرة"، "تضلّل الوعي الشعبيّ عن سابق قصد، لترغم على حلّ المسألة اليهوديّة عن طريق إثارة الكولاك، بعيداً عن دراسة المسألة من مختلف جوانبها".

وبرزت في هذا السياق مقالات الكتّاب: إ. س. أكساكوف الذي كان دائماً مناهضاً لتحرير اليهود، وكان قد حاول منذ أواخر الخمسينات أن يمنع الحكومة عن أن "تخطو خطوات بالغة الجرأة" على هذه الطريق. وعندما صدر قانون تمكين اليهود الذين يحملون شهادات علميّة من العمل في مؤسسات الدولة، أعلن معارضته صراحة للقانون المذكور (في العام 1862م)، وعلّل موقفه على النحو الآتي: إنَّ اليهود "حفنة من الناس يرفضون رفضاً قاطعاً تعاليم المسيحيّة، والمُثُل، والقيم الأخلاقيّة المسيحيّة (أي كلَّ الأسس التي يقوم عليها واقع البلاد الاجتماعيّ)، ويعتنقون تعاليم معادية ومخالفة". ولم يُسلّم أكساكوف بمساواة اليهود في الحقوق السياسيّة، مع أنَّه أقرَّ مساواتهم في الحقوق المدنية، ودعا إلى "منحهم الحرية الكاملة في العيش وفق نمطهم الخاص، وحقَّ إدارة شؤونهم إدارة ذاتية، وتطوير واقعهم، ونيل المعارف، وممارسة العمل التجاري ... بل ... منحهم أيضاً حقَّ الإقامة على الأراضي الروسيّة أينما يشاؤون". وكتب في العام 1867م يقول: من الوجهة الاقتصاديّة "يجب ألاّ يجري الحديث عن تحرير اليهود، إنّما عن تحرير الروس من اليهود". وأشار إلى لا

مبالاة الإعلام الليبرالي بأوضاع الفلاحين واحتياجاتهم. ورأى في موجة أعمال العنف التي اجتاحت البلاد في العام 1881م تجلياً لحالة الغضب الشعبي من "نير اليهوديّة الذي يرخي بثقله على كاهل السكان الروس"، ومن هنا لا نرى "للنهب والسلب حضوراً" في أعمال العنف، فهم يدمِّرون الأملاك فحسب، "ولديهم يقين ساذج بشرعيّة ما يفعلونه"؛ ثمَّ كرَّر دعوته إلى عدم طرح "مسألة مساواة اليهود بالمسيحيّين، إنَّما مساواة المسيحيّين باليهود، ووضع حدٍّ للامتيازات التي يتمتع بها اليهود ويُحرم منها السكان الروس".

أمَّا مقالة م. ي. سالتيكوف - شيدرين فكانت على الضدِّ، مليئة بالسخط: "لم يعرف التاريخ مسألة أكثر تعقيداً وأكثر لا إنسانيّة، وأكثر مرارة، من المسألة اليهوديّة ... ليس هناك شيء أكثر جنوناً وامتهاناً للكرامة الإنسانية من الخرافة التي خرجت من سراديب الماضي البعيد ... وحملت وصمة عار النبذ والتحيُّز والكراهية ... مقدَّر لليهودي أن يحمل دائماً عار تلك الوصمة". ولم ينف شيدرين "أنَّ بين اليهود شريحة كبيرة من المرابين والمستغِلين من مختلف الأنواع"، لكنَّه يتساءل: كيف يمكن أن يُتهم العرق كلّه بسبب فئة؟ وفي معرض اجتلاء ذلك السجال كتب مؤلِّف يهودي معاصر يقول: "إنَّ الإعلام الليبرالي، أو ما اصطُلِح على تسميته بالإعلام التقدّمي، برَّأ المخرِبين". وهذا ما خلصت إليه الموسوعة اليهوديّة القديمة أيضاً: "لكنَّ الدوائر التقدُمية لم تعبِّر عن تعاطفها مع مأساة الشعب اليهودي بما يكفي من الوضوح ... فقد نظروا إلى هذه الكارثة بعين المتعسِّف المغتصِب الذي تراءى له فيها الفلاح البائس، وتجاهل تماماً المعاناة الأخلاقيّة والحالة المادّية للشعب اليهودي المدمَّر". حتى الراديكاليين: "المذكرات الوطنية"، قوَّموا الأحداث على النحو الآتي: لقد قام الشعب ضدَّ اليهود لأنَّهم "أخذوا على عاتقهم تأدية دور الطليعة الرأسماليّة، ولأنَّهم يعيشون وفق الحقيقة الجديدة، وينهلون من هذا المعين الجديد، أسباب رخائهم على حساب شقاء الآخرين"، لذلك "من الضروريّ أن يحتاط الشعب ضدَّ اليهوديّ، واليهوديّ ضدَّ الشعب، ولتحقيق ذلك ينبغي تحسين أوضاع الفلاحين".

وفي "رسالة مسيحيٍّ في المسألة اليهوديّة" نشرتها مجلة "الفجر" اليهوديّة، دعا الكاتب المتعاطف مع اليهود د. موردوفستسيف، هؤلاء إلى الهجرة إلى فلسطين أو أمريكا، ورأى أنَّ حلَّ المسألة اليهوديّة في روسيا يكمن في هذا فقط". وقد حمل الأدب الاجتماعي اليهودي والمذكرات اليهوديّة عن تلك المرحلة، استياء، وأسى من أنَّ الهجوم الإعلامي على اليهود انطلق بعد أعمال العنف ضدَّهم مباشرة، وقد جاء من اليمين، ومن اليسار الثوريّ على حدٍّ سواء. ثم سرعان ما كثَّفت الحكومة من جديد، الإجراءات التي تحدُّ من حريّة اليهود. ومن الضروريّ التأكيد على هذا السخط وفهمه. لكنْ يجب التمحيص في موقف الحكومة من جوانبه كلّها. ففي الدوائر الحكوميّة - الإداريّة دارت نقاشات، وبحثوا عن حلول شاملة للمعضلة. ففي تقريره إلى القيصر، صوَّر وزير الداخلية الجديد ن. ب. إيغناتيف، حجم المسألة في عهود القياصرة السابقين كلّهم على النحو الآتي: "على الرَّغم من أنَّ نشاط اليهود الاقتصاديّ، وتقوقعهم على أنفسهم، وتعصبهم الديني الأعمى يترك آثاراً سلبيّة على سكان البلاد المسيحيّين، إلاَّ أنَّ الحكومة اتخذت في العشرين عاماً الأخيرة جملة من الإجراءات التي تمهّد سبيل ادِّغام اليهود بالسكان الآخرين، ووضعتهم على قدم المساواة في الحقوق، مع سكان البلاد الأصليّين". لكنَّ الحركة الراهنة المناهضة لليهود "تثبت بما لا يترك مكاناً للشك، أنَّه على الرَّغم من كلّ الجهود التي بذلتها الحكومة، إلاَّ أنَّ العلاقات بين السكّان اليهود والسكان الأصليّين في هذه المناطق لا تزال على ما كانت عليه في الماضي"، لاعتبارات ذات طابع اقتصادي: منذ أن خُفِّفت القيود القانونية، استولى اليهود على التجارة والمهن، وامتلكوا مساحات شاسعة من الأراضي، "وبفضل تكاتفهم وتضامنهم وجَّهوا، ما خلا استثناءات نادرة، قواهم كلّها لا نحو مضاعفة قوى الإنتاج في الدّولة، إنَّما نحو استغلال الطبقات الأكثر فقراً من السكّان المحيطين بهم". والآن، بعد إخماد القلاقل وحماية اليهود من أعمال العنف، "بات من الضروريّ بشكل ملحٍّ، بل من العدل اتخاذ تدابير عاجلة

وحاسمة لتجاوز الحالة الشاذّة القائمة بين السكان الأصليّين واليهود، وحماية السكان من تبعات النشاط التخريبيّ الذي يمارسه اليهود". وبالتوازي مع ذلك تأسست في العام 1881م.، في خمس عشرة مقاطعة، وكذلك في مقاطعة خاركوف " لجان من ممثلي الشرائح الاجتماعيّة والجمعيات كلّها (بما فيها الجمعيات اليهوديّة)، وكانت مهمة تلك اللجان الإضاءة على المسألة اليهوديّة، وطرح أفكار تساعد على إيجاد حلول لها". لقد طُلب من اللجان أن تجيب على كثير من الأسئلة العمليّة الصرف مثل: "ماهي جوانب النشاط الاقتصاديّ اليهوديّ التي تتسبب بأكبر أذى للحياة اليوميّة للسكان الأصليين في المناطق المعنيّة؟" ما هي الصعوبات التي تحول دون إصدار قوانين تنظّم شراء اليهود للأراضي واستئجارها، وتضبط بيعهم المشروبات الروحيّة، وممارسة الربا؟ ما هي التغيرات التي تبدو ضروريّة لوضع حدٍّ لالتفاف اليهود على القوانين؟ "وما هي الإجراءات القانونيّة والإداريّة التي ينبغي اتخاذها لتعطيل مفاعيل النشاط المؤذي الذي يمارسه اليهود في شتى ميادين الاقتصاد؟ وقد أشارت "اللجنة الوزارية العليا" التي شُكّلت بعد عامين لإعادة النظر في القوانين المتعلّقة باليهود، إلى أنَّ الخطة التي وُضعت أمام لجان المقاطعات تبدو كما لو كانت قد أقرّت مسبقاً "بأنَ اليهود عنصر شرير مؤذ وفاسد".

لكنَّ الإداريين أنفسهم كانوا قد نشأوا وتربوا في بيئة إصلاحات الاسكندر، وكان كثير منهم مشبعاً بالفكر الليبرالي، كما شاركت في أعمال تلك اللجان شخصيّات اجتماعيّة أيضاً. فتلقّت وزارة إيغناتيف إجابات كثيرة مختلفة ومتناقضة. بعض اللجان اقترح إلغاء حدود الاستيطان اليهودي. "ورأى بعض أعضاء اللجان، ولم يكن عددهم قليلاً"، أنَّ الحلَّ الصحيح الوحيد للمسألة اليهوديّة، هو إلغاء القيود كلّها. أمَّا لجنة فيلنوس فقد رأت أنَّ اليهود "لم يفرضوا سيطرتهم الاقتصاديّة إلاّ بسبب الفهم الخاطئ لفكرة تساوي البشر وتطبيقها على اليهود بطريقة تسبّبت بالأذى للسكان الأصليّين؛ فالشريعة

اليهوديّة تبيح استغلال كلّ نقطة ضعف لدى الآخر غير اليهودي. فليقلع اليهود عن عزلتهم وتقوقعهم، وليعلنوا عن خفايا تنظيمهم الاجتماعي، فليسلّطوا الضوء على ما لا يرى فيه الآخرون إلاّ سراديب مظلمة، عندئذٍ فقط يمكن التفكير بفتح أبواب ميادين نشاط أخرى أمام اليهود، من غير خوف من أن يستغلوها للسيطرة على الثروة القوميّة، لا سيما أنّهم لا ينتمون إلى الوطن، ولا يتحمّلون أيَّ نصيب من العبء الوطنيّ.

"وفيما يخصُّ الإقامة في القرى والبلدات الريفيّة، أقرَّت اللجان ضرورة تقليص حقوق اليهود في هذا المجال: إمَّا تحريم إقامتهم هناك على وجه العموم، أو اشتراط موافقة المجتمعات الريفيّة عليها. واقترح بعض اللجان إلغاء حقِّ اليهود في امتلاك الملكيات غير المنقولة خارج المدن وضواحيها، بينما طالب بعضها الآخر بوضع قيود على استخدام هذا الحقّ. وقد اتفقت اللجان كلُها تقريباً، على منع اليهود من الاتجار بالخمور في القرى. كما طلبت الوزارة الاطلاع على آراء حكّام المقاطعات، "ما عدا استثناءات قليلة لم تأت آراء السلطات المحلّية في مصلحة اليهود: كان كلهم يبحث عن سبل لحماية السكان المسيحيّين من أذى عرق متغطرس كالعرق اليهودي"؛ "فلا يمكن أن تنتظر من اليهود أيَّ عمل لصالح الوطن"؛ "لأنَّ الأخلاقيّات التلموديّة تبيح لهم كل سلوك كان، إذا كان الحديث يجري عن الكسب على حساب أبناء الديانات الأخرى، ولا تضع أمامهم أيَّ عائق يكبح مثل هذا السلوك، أو يحدُّ منه". لكنَّ الحاكم العام في مقاطعة خاركوف على سبيل المثال، لم ير أنَّ لديه إمكانيّة لاتخاذ أيِّ إجراءات تحدُّ من حركة السكان اليهود في مقاطعته، "من غير تفريق بين المذنب والبريء"؛ فاقترح "أن يُمنح اليهود مزيداً من حريّة الحركة، ونشر الوعي في صفوفهم".